جهود المؤرخين في تدوين السيرة النبوية

الدكتور عاشوري قمعون [1]

الملخص:

تعد السيرة النبوية من العلوم الموثقة والمحفوظة، شأنها شأن القرآن والسنة. ومثل العلوم الإسلامية الأخرى، فإن تدوينها تم في مرحلة لاحقة، قام بها علماء المسلمين الأول من محدثين ومؤرخين. ثم تلتها جهود في التبويب والتحقيق جعلتها في مصاف العلوم الجديرة باهتمام الباحثين الذين أجزموا، بلا تردد، أن أعظم وأشمل سيرة اعتني بها حفظا وتوثيقا هي، بلا منازع، سيرة الرسول الأعظم عليه أفضل الصلاة والسلام.

Résumé:

La biographie du Prophète est l'une des sciences documentées et conservées comme le Coran et la Sunna. Et comme les autres sciences islamiques, elle a été enregistrée dans une étape ultérieure, réalisée par les premiers savants musulmans, soient des Mouhadithines ou des Historiens. Puis suivie par des efforts sur la classification et la réalisation la mettant dans les rangs des sciences dignes de l'attention des chercheurs qui ont affirmé, sans compromis, que la plus grande et la plus complète biographie a pris soin d'elle par la mémorisation et la documentation, c'est la biographie du Prophète.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الغر الميامين إلى يوم الدين، وبعد:

كم يسعدني، بمناسبة انعقاد مؤتمركم العالمي الموقر، أن أشارك في أشغاله. كما يسرني أيضا أن أحيي فيكم هذه الروح المثالية، وهي بلا شك، مبادرة تستحق التنويه والثناء. إنها مبادرة تعيدنا إلى صدر الإسلام، عصر المحبة والاحترام والحشمة والوقار، عصر الأصالة والأخوة والاعتبار. لهذا أحسست أن نفسي متشوقة ومنجذبة إلى هذا المحفل الدولي الذي شد اهتمامي، ودفعني إلى المساهمة فيه بموضوعي المتواضع هذا، فأقول وعلى الله قصد السبيل:

---

[1] ــ جامعة الوادي- الجزائر.

توطئة:

لقد افتتحت موضوع الدراسة بمقدمة، تطرقت فيها إلى إبراز أهمية البحث المتمثل في خصوصية علم السيرة التي تجعلها تنفرد بالانتساب إلى علمين كبيرين هما: علم الحديث وعلم التاريخ. هذا الانتساب تفرضه طبيعة علم السيرة النبوية على وجه الخصوص؛ كما ركزت البحث على نماذج من أعلام كتاب السيرة النبوية، سواء أكانوا محدثين أم مؤرخين؛ مثل: الطبري وابن الأثير اللذين اعتنيا بترتيب الأحداث ترتيبًا موضوعيا وزمنيًا، في حين ظهرت تجزئة الأحداث في كتابات المحدثين الذين التزموا بقواعد الرواية وتمييز الأسانيد عن بعضها؛ ويظهر ذلك بكل جلاء في قسم المغازي الذي كتبه الإمام البخاري ضمن صحيحه؛ ويظهر بصورة أقل وضوحا في صحيح الإمام مسلم بسبب عنايته الخاصة بسرد المتون الطويلة.

كما تناولت في ثنايا الموضوع مناهجهم التي طبقوها أثناء تدوينهم للحدث التاريخي؛ والإشكالية المطروحة على بساط البحث: ما موقف المؤرخ الكبير خليفة بن خياط من هؤلاء جميعا؟

أما أهداف الدراسة فتتمثل في:

1- إبراز الموازنة بين مناهج بعض المؤرخين والمحدثين.

2- الاطلاع على مواقف وآراء بعض المستشرقين من السيرة النبوية.

3- معرفة منهج خليفة بن خياط في كتابته للسيرة النبوية.

وقد تطرقت، في تناول بحثي هذا، إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدني كثيرا في الوصول إلى تحقيق الغرض من الموضوع وفق الخطة المرسومة.

ثم قسمت الدراسة إلى مجموعة من المطالب، أهمها:

- علاقة السيرة بالحديث النبوي والتاريخ
- المناهج المعتمدة ومقارنتها ببعضها
- اقتراح أنسب المناهج في كتابة السيرة
- وأخيرا إظهار موقف خليفة بن خياط من هؤلاء

مقدمة:

إن علم السيرة النبوية ينسب إلى علمين كبيرين هما: علم الحديث وعلم التاريخ. وهذا الانتساب تفرضه طبيعة علم السيرة النبوية على وجه الخصوص. فالسيرة من جهة، داخلة في مفهوم

السنة، وهي ما أثر عن النبي- صلوات الله وسلامه عليه- من أقوال وأفعال وتقارير وصفات خلقية وخلقية. وهي، من جهة أخرى، مرحلة زمنية في التاريخ البشري. وقد اهتم علماء الفريقين بالكتابة فيها مثل: الطبري وابن الأثير اللذين اعتنيا بترتيب الأحداث ترتيبًا يتطابق مع طريقتي الموضوعات والحوليات؛ في حين ظهرت الأحداث مجزأة في كتابات المحدثين الذين سايروا قواعد الرواية وميزوا الأسانيد عن بعضها؛ ولعلهم قطّعوا الرواية الواحدة، فظهر بعضها في مكان، وبعضها الآخر في مكان ثان، ويظهر ذلك بكل وضوح في قسم المغازي الذي تناوله الإمام البخاري في صحيحه؛ ويظهر بصورة أقل وضوحا في صحيح الإمام مسلم بسبب عنايته الخاصة بمعالجة المتون الطويلة، إلا أنه أقل اهتماما من البخاري بتقطيع الرواية حسب تراجم كتابه.

واتصف بعض المؤلفين بالجمع بين صفتي المحدث والمؤرخ مثل:محمد بن إسحق، وخليفة بن خياط، ومحمد بن جرير الطبري؛ فهؤلاء أفادوا من منهج المحدثين بالتزام سرد الأسانيد ومحاولة إكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد أحياناً، أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين محددة. ولكن سائر الذين كتبوا في السيرة النبوية اهتموا بجمع ما أمكنهم من الروايات وتدوينها دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه، وأحالوا القارئ على الأسانيد التي أوردوها ليعرف الصحيح من الضعيف، ويشذ عن ذلك البخاري ومسلم، حيث اشترطا الصحة فيما أورداه من روايات السيرة ضمن كتابيهما في الصحيح.

لقد ظلت سيرة رسول الله - ص- النموذج المثالي للحياة الإنسانية الحقة بكل أبعادها، والمعين العذب الذي لا ينضب على مر العصور والأجيال. ونالت من عناية العلماء قديما وحديثا، مسلمين وغير مسلمين، ما لم تنله سيرة نبي ولا زعيم. وتفنن المسلمون في كتابتها والتصنيف في جزئياتها أيما تفنن،كيف لا وهي سيرة أعظم رسول وأكرم الخلق على الله تعالى، أرسل للبشرية كافة.

وهؤلاء الذين كتبوا في السيرة النبوية لم تكن طريقتهم واحدة، بل تفرقوا طرائق قددا. والملاحظ أن السيرة النبوية في عصرنا لم تكتب فيها الأقلام الإسلامية فحسب، بل كتب فيها غير المسلمين أيضا؛ وفي هؤلاء وأولئك: المنصف في البحث، المخلص في طلب الحقيقة؛ وفيهم الحاقد على الإسلام، المنحرف عن سواء السبـــيل. وهذا الاختلاف مرده إلى ما يدين به كل كاتب من عقيدة، وما يعتقده من آراء وأفكار. ومن ثم، تتعدد النتائج التي يتوصل إليها كتاب السيرة، تبعا للمنهج المتبع في دراستها.

وإذا كان عموم الأقدمين يكتفون بسرد أحداث السيرة النبوية، ولا يهتمون بالتحليل والاستنباط إلا قليلا منهم، فعلى العكس من ذلك، نلاحظ الكثير من الكتاب المعاصرين قد قطعوا

أشواطا بعيدة في تحليل أحداث السيرة النبوية، واستنباط الدروس والعبر منها، ومناقشة الكثير من قضاياها.

وقد تفرقت الكتابة المعاصرة في السيرة النبوية إلى اتجاهات شتى ومناهج مختلفة، تبعا لانتماء صاحبها الديني والفكري. ففيها الأصيل الذي حاول مراعاة الأمانة العلمية في الكتابة وتوثيق الخبر، وعدم التعسف في التأويل، والاستفادة من السيرة النبوية للنهوض بالمسلمين؛ وفيها الدخيل الذي حاول جاهدا تسخير السيرة النبوية لخدمة أهوائه وخلفياته على اختلافها: مادية، وعلمانية، وشيوعية وغيرها. وحسب علمي، فالذين اهتموا بهذا الموضوع[1] هم أفراد قلائل. وكان المفروض أن ينال هذا الموضوع كبير اهتمام الباحثين المسلمين، أولا لأهمية السيرة النبوية في البنيان الإسلامي، وثانيا لاكتساح المناهج الحديثة، شرقية وغربية، ساحة السيرة النبوية بتحليلاتها المغرضة، والتي تشكل خطورة كبيرة على فكر الأمة وثـــقافتها.

1- علاقة السيرة بالحديث النبوي:

السيرة جزء من الحديث النبوي، لأن الحديث يطلق على كل ما قاله النبي أو فعله أو أقره، وما تعلق بوصفه خلقياً أو خُلُقياً.[2] فليس كل أقواله وأفعاله من السيرة، كما أن جزءاً كبيراً من إقراراته خارجة عن نطاق السيرة. على حين أن أخلاقه وشمائله وصفاته الجسدية، يدخل قسم كبير منها- إن لم يكن كلها- في نطاق السيرة.

ولهذا، فإن كتب الحديث تشتمل على أحداث من السيرة، قليلة كانت أو كثيرة، توضح هذا أحسن توضيح: فكتاب البخاري محمد بن إسماعيل(ت.256هـ) هو: "الجامع المسند الصحيح، المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه".[3] فقد جعل البخاري ما صح عنده من السيرة –وهو ما قصد بأيامه- جزءاً من الصحيح، وكان القسم الأعظم من السيرة عنده في كتب المناقب وفضائل الصحابة ومناقب الأنصار والمغازي.

---

(1) ينظر: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة للدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، ط.4 دار القلم، دمشق، 1418هـ /1998م، ص 49-56 ؛ مقدمة كتاب فقه السيرة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص 9-14 ؛ وفي كبرى اليقينيات الكونية ص 221-228 للحديث عن نشأة المدرسة الجديدة في كتابة السيرة النبوية ؛ ومصادر السيرة النبوية وتقويمها للدكتور فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط.1، 1425هـــ/2004م، ص 110-123؛ والاتجاهات المعاصرة في كتابة السيرة النبوية للدكتور عبد الرزاق هرماس الذي كتب بحثا في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية السنة 18/العدد 55/1424-2003.

(2) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1398هـــ/1978م، ص47 ؛ والسنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1400هـــ/1980م. ص15-16.

(3) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ، دار الكتب العلمية، بيروت 1398هـــ-1978م، ص 13.

2- علاقة السيرة بالتاريخ:

لا ريب أن السيرة جزء من التاريخ البشري؛ وقد درج المؤرخون المسلمون الموسوعيون على معالجة السيرة النبوية في كتبهم في ترتيبها الزمني، بَعْدَ ذكرهم ما وقفوا عليه من الأخبار المتعلقة بمن سبق النبي من إخوانه الأنبياء- عليهم السلام- والملوك الغابرين.[1] وربما كان اسم تاريخ الطبري (ت.310هـ) يوضح هذا، فاسمه "تاريخ الأمم والملوك"؛ وابن الأثير (ت.630هـ) سمى كتابه "الكامل في التاريخ"، ابتدأ فيه من أول الزمان إلى أواخر سنة ثمانٍ وعشرين وستمائة (628هـ).[2]

إذن، فإن السيرة والتاريخ يجمعهما قاسم مشترك، وهو الترتيب على السنين إجمالاً، والعناية بتاريخ الواقعة والحادثة وتفاصيلها؛ لكن السيرة تتميز عن أحداث التاريخ وأخبار السابقين بكثرة تفاصيلها، وغنى أحداثها، وتنوع وقائعها، وانسياب تسلسلها، ووضوح مراحلها، فضلاً عن الوثوق بمعظم أخبارها. وهذه ميزة لا تتوافر في أي سيرة أخرى.

3- منهج بعض المحدثين في تدوين السيرة:

إن المحدثين هم الذين اهتموا برواية ما أثر عن النبي ليحفظوه ويدونوه؛ ولما كانت السيرة النبوية جزءاً من الحديث، فقد اهتم المحدثون بتدوين السيرة في كتبهم حسب شرط كل محدث ومنهجه في التصنيف؛ فمنهم من اشترط الصحة، ومنهم من لم يشترط. لكن على كل حال، فإن السيرة عند المحدثين، أصحاب أمهات كتب الحديث غير الصحيحين، لم يكن فيها الكثير من الضعيف والمنكر والمراسيل والبلاغات، كما هو الحال عند كتاب السيرة والمؤرخين. فالإمام مالك بن أنس (ت.179هـ) ذكر في كتاب الموطأ صفة النبي،[3] وذكر في كتاب الجامع -وهو آخر كتب الموطأ- بعض الأحاديث المتعلقة بالسيرة، مثل باب أصحاب الصفة وباب أصحاب بئر معونة،[4] ولكن الملاحظ أن السيرة في الموطأ قليلة جداً، ولا عجب في ذلك، فهو كتاب فقه وآداب في المقام الأول.

---

[1] ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج1، لأحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1405هـ/1985م، ص231-246.

[2] مفتاح السعادة ج1 ص233.

[3] ص 553.

[4] ص 608، وكتاب الجامع في الموطأ برقم 72.

ثم يصنف الإمام البخاري محمد بن إسماعيل(ت.256هـ) الجامع الصحيح، واسمه "المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه".[1] وفيه تأخذ السيرة النبوية حيزاً كبيراً في صحيحه؛ فهو يستشهد بأحاديث السيرة في كتب الأحكام والآداب والتفسير، فضلاً –وهذا هو الأهم- عن تخصيصه للسيرة كتباً، وهي على الترتيب الذي وضعه في صحيحه: كتاب المناقب، ثم كتاب فضائل الصحابة، ثم كتاب مناقب الأنصار، ثم كتاب المغازي الذي ختمه بأبواب وفاة النبي، وباب بعث النبي أسامة بن زيد، وآخر الأبواب: كم غزا النبي.[2]

وواضح مما سبق، ثراء السيرة النبوية في صحيح البخاري ثراء لا يوجد في كتب الأحاديث الأخرى، فضلاً عن توافر شرط الصحة فيها.

أما صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (ت.261هـ)، فالسيرة عنده موجودة في كتبه داخل صحيحه على النحو الذي رتبه: في كتاب الجهاد والسير، وكتاب الإمارة، وكتاب الفضائل (فضائل النبي وفضائل الصحابة)[3]؛ والقسم الأكبر من السيرة فيه، في كتابي الفضائل والجهاد.

والملاحظ أن السيرة عند مسلم، تقل في حجمها وأحداثها عما هي عليه في صحيح البخاري،[4] لكن مسلماً يمتاز بأنه يسرد عادة كل الروايات للحديث في موضع واحد، أما البخاري فقد يقطّع الحديث في عدة مواضع من صحيحه، مما يحتاج معه إلى التتبع والاستقصاء.[5]

أما ابن ماجة، محمد بن يزيد (ت.273هـ)، فقد ذكر بعض أحداث السيرة عرَضاً؛ ويمكن أن نلمسها في باب فضائل أصحاب رسول الله،[6] وفي كتاب الجنائز في بعض أبوابه.[7] وأما سنن أبي

(1) مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ/1978م، ص 13.

(2) هذه الكتب في صحيح البخاري تبدأ من الرقم 61، وتنتهي بالرقم 64.

(3) هذه الكتب في صحيح مسلم على النحو التالي: كتاب الجهاد برقم 32، وكتاب الإمارة برقم 33، وكتاب الفضائل برقم 43، ثم كتاب فضائل الصحابة برقم 44.

(4) ينظر: السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق، لسليمان بن حمد العودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1414هـ/1993م، ص 102.

(5) من أمثلة ذلك، أن البخاري ساق قصة غزوة الحديبية مختصرة في كتاب المغازي (4178، 4179)، على حين ساقها كاملة في كتاب الشروط من صحيحه (2731، 2732).

(6) هذا الباب برقم 11 من أول السنن.

(7) كتاب الجنائز برقم (6)؛ وقد ذكر في أواخره: باب ما جاء في ذكر مرض النبي برقم (64)، وباب ذكر وفاته ودفنه برقم (65).

داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت.275هـ)، فإنه قد ذكر بعض أحداث السيرة في كتاب الجهاد.[1]

أما الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت.279هـ)، فقد ساق قدراً لا بأس به من أحداث السيرة وذلك في كتاب المناقب، وهو آخر كتاب في سننه، فضلاً عن بعض الأحاديث في كتابي السير وفضائل الجهاد.[2]

وأما النسائي، أحمد بن شعيب (ت.303هـ)، فإننا نجد بعض أحداث السيرة في كتاب الجهاد وكتاب البيعة، وبعض شمائله وصفاته في كتاب الزينة.[3]

وعلى كل حال، فإن السيرة في السنن الأربعة لا تشغل حيزاً كبيراً منها، وذلك لطبيعة موضوع هذه السنن؛ فهي في المقام الأول، تعنى بأحاديث الأحكام والحلال والحرام. كما أنه يجب لفت الانتباه أنه لا يظن أن المواضع السابق ذكرها من السنن، هي التي يمكن تلمس أحداث السيرة فيها فقط، فهناك أيضاً من أحداث السيرة ما ذكر في أثناء كتب أخرى من هذه السنن. وكذلك من اللافت للنظر أن سنن الترمذي هي أكثر السنن عرضاً لأحداث السيرة،[4] ولعل تفسيري لذلك هو تأثر الترمذي بأستاذه وشيخه البخاري في كثرة اعتنائه بالسيرة في صحيحه، وربما كان هذا التأثر هو دافعه لتأليف كتابه "شمائل النبي".

ثم بعد ذلك، سار المحدثون في الاعتناء بالسيرة من زاوية اهتمامهم بالحديث النبوي، فلا يكاد يخلو كتاب حديث من ذكر لبعض جوانب السيرة.

ولكن الذي يهمنا الآن، أن نذكر كتابين أولهما: المستدرك للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت.405هـ)؛ فقد ساق في مستدركه هذا مجموعة كبيرة من أحداث السيرة، فبعد ذكره تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، قال: ذكر أخبار سيد المرسلين قال تحته: "ذكر أخبار سيد المرسلين

---

[1] كتاب الجهاد برقم 9 في سنن أبي داود.

[2] كتاب السير برقم (19)، وكتاب فضائل الجهاد برقم (20)؛ أما كتاب المناقب فبرقم (46).

[3] هذا خاص بالسنن الصغرى، فكتاب الجهاد فيه برقم (25)، وكتاب البيعة برقم (40)؛ أما كتاب الزينة فبرقم (49). وأما السنن الكبرى، فنجد بعض أحداث السيرة في الكتب التالية: كتاب الوفاة (40)، وكتاب المناقب (48)، وكتاب الخصائص (49)، وكتاب السير (50)، وكتاب عشرة النساء (51)، وكتاب التفسير (54).

[4] ينظر: مصادر السيرة النبوية وتقويمها ص57-68 ؛ وسنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1998م؛ وينظر هدي الساري إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري، ص 434.

وخاتم النبيين محمد بن عبد الله من وقت ولادته إلى وقت وفاته"،[1] ثم أتبعه بكتاب معرفة الصحابة.[2]

وثانيهما: السنن الكبرى للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت.458هـ)؛ فقد احتوى على قدر لا بأس به من أحداث السيرة، وخاصة في الكتب المتعلقة بالسير، وقتال أهل البغي، وقسم الفيء والغنيمة، ونحو ذلك من الكتب.[3] لكن مما تجدر الإشارة إليه، أن البيهقي أفرد السيرة بكتاب جامع شامل، هو كتاب دلائل النبوة؛ وقد نهج نهجاً فريداً.

ومما هو جدير بالذكر أيضاً، أن هناك من كتب المحدثين ما يحوي قدراً كبيراً من السيرة، لكن فيها أحداث السيرة متفرقة، لا يجمعها مكان واحد، كما هو الحال في الصحيحين والسنن، وذلك بسبب المنهج المتبع في تأليفها؛ من ذلك مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت.241هـ)، ومسند البزار (ت.292هـ)، ومسند أبي يعلى الموصلي (ت.307هـ)، والمعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير للطبراني، سليمان بن أحمد (ت.360هـ)؛ فهي كتب تسوق الأحاديث على المسانيد، فتذكر أحاديث كل صحابي في مكان واحد غالباً، أو تسوق الأحاديث حسب أسماء الشيوخ، كما في معجمي الطبراني الأوسط والصغير.

وهذه الكتب، أعني المسانيد والمعاجم، جمع زوائدها على الكتب الستة، الحافظ الهيثمي (ت.807هـ) في كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ورتبها حسب الموضوعات؛ فأفرد كتاب المغازي والسير وكتاب علامات النبوة، فسهّل الاستفادة من هذه الكتب بهذا الترتيب.[4]

ومن كتب الحديث التي وردت فيها أخبار السيرة متناثرة، نظراً للمنهج في تأليفها، صحيح ابن حبان (ت.354هـ)؛ فقد صنفه على أقسام، وجعل تحت الأقسام أنواعاً، مما يجعل البحث فيها صعباً جداً.[5] مما دفع ابن بلبان (ت.739هـ) إلى ترتيبه على الموضوعات، فجمع الأخبار المتعلقة بالسيرة تحت كتاب التاريخ، ثم أتبعه بكتاب أخباره عن مناقب الصحابة.[6]

---

(1) ينظر: المستدرك ج2 ص599.

(2) ينظر: المستدرك ج3 ص61 ؛ و ج4 ص87، الطبعة الهندية، والمجلد 4 و ج5 ص3-118، ط. دار المعرفة.

(3) ينظر:كتاب قسم الفيء والغنيمة في ج6 ص290-372؛ وكتاب السير ج9؛ وكتاب قتال أهل البغي في ج8 ص142-194.

(4) والحق أن الهيثمي جمع زوائد كل كتاب من الكتب المذكورة في كتاب مستقل؛ رتبه على الموضوعات، وساقه بالإسناد. ثم جمع هذه الكتب في كتابه "مجمع الزوائد"؛ وقد حذف فيه الإسناد مع ذكر الحكم على الحديث. وقد وقع كتاب المغازي والسير في ج6 ص14-224؛ ووقع كتاب علامات النبوة في ج8 ص214 ؛ وج9 ص40.

(5) ينظر: مقدمة صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان ج1 ص48-50.

(6) ينظر: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ج14؛ و ج15؛ و ج16.

مما سبق، يمكن القول إن المحدثين قاموا بدور كبير جداً في تدوين السيرة النبوية وتتبع أحداثها ووقائعها، لكن في ضوء المنهج العام للمحدثين، الذي يشترط في المقام الأول الإسناد، واتصاله ما أمكن بمن يروي هذه السيرة وينقلها.(1)

4- منهج بعض المؤرخين:

ومما هو جدير بالذكر، أنه استمر التدوين في السيرة من قبل المؤرخين جنباً إلى جنب مع المحدثين، مع اختلاف المنطلقات والمناهج، مما أرى أنه من المناسب أن تذكر كلمة موجزة عن تدوين المؤرخين للسيرة النبوية.

إن السمة الأولى لكتابات المؤرخين تتمثل في ترتيب الأحداث ترتيبا زمنياً على طريقة الحوليات، مع الاهتمام عادة بذكر تاريخ البشرية منذ بدء الخليقة إلى عصر كل مؤرخ، فتدخل السيرة النبوية في كتاباتهم من هذا المنطلق، مع اهتمامهم الشديد بها، نظراً لكونها سيرة أفضل خلق الله تعالى وخاتم الرسل محمد.

وقد اهتم المسلمون بالتاريخ، وبرز منهم مؤرخون كبار كانت لهم مؤلفات قيمة ومصنفات مفيدة. والذي يهمنا هنا، المؤرخون الذين دونوا السيرة النبوية؛ ومن هؤلاء: ابن أبي خيثمة؛ أحمد بن زهير بن حرب (ت.279هـ) وكتابه "التاريخ الكبير" المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة. قال عنه الذهبي: "الحافظ الكبير المجود، صاحب التاريخ الكبير، الكثير الفائدة".(2)

وقد تناول السيرة النبوية من خلال ذكر مكة والمدينة، فيذكر مكة وما ورد في فضلها من أحاديث، ثم يذكر السيرة النبوية خلال الفترة المكية، وكذلك يذكر المدينة وما ورد في فضلها، ثم يذكر السيرة في الفترة المدنية. كل ذلك على وجه الاختصار، ويسوق ذلك مسنده. ومما يلاحظ أنه استعرض السيرة النبوية مرتبة وفق طريقة الحوليات: السنة الأولى والثانية وهكذا. كما يهتم بذكر تواريخ العبادات في الإسلام، مثل: نزول فريضة الصوم، وصوم عاشوراء، مع الاهتمام بمن حل من الصحابة في كل من مكة والمدينة.(3)

---

(1) ينظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي. اعتنى به إسحاق الطيبي، بيت الأفكار الدولية، ط.2، 2005.

(2) ينظر: السير ج11 ص492، ط. الرسالة؛ و ج1 ص782، ط. بيت الأفكار الدولية ؛ وينظر: تاريخ بغداد ج 4، للخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط.1، 1417هـ/1997م، ص384-385.

(3) ينظر: أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، دراسة وتحقيق إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الرياض، ط.1، 1418هـ/1997م، ص 69، 64-68.

ويؤلف البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت.279هـ)كتابيه "فتوح البلدان" و"أنساب الأشراف" عالج فيهما السيرة النبوية. وقد خصص القسم الأول من كتابه "أنساب الأشراف"، وهو تاريخ عام مرتب على السنين، خصصه للسيرة النبوية.

ثم يأتي بعد ذلك الطبري، محمد بن جرير (ت.310هـ)، فيصنف كتابه "تاريخ الأمم والملوك"، وهو من أهم المؤلفات في التاريخ الإسلامي، وذلك نظراً لإمامة مؤلفه في العلوم الإسلامية المختلفة من حديث وفقه وتفسير وتاريخ. وقد عالج في كتابه السيرة النبوية، وساق أخبارها بإسناده. وكان منهجه في سوق المرويات هو الجمع والاستقصاء ما أمكن ذلك، وهو يلقي التبعة على من نقلها عنه "فما يكن في كتابي هذا –كما يقول في مقدمة كتابه– من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه؛ من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا على نحو ما أدي لنا". [1]

والطبري كان يلتزم بمنهجه الذي يضعه ويحدده. قال عنه ياقوت الحموي: "وكذلك كان يعمل في كتبه أن يأتي بخطبته على معنى كتابه، فيأتي الكتاب منظوماً على ما تقتضيه الخطبة". [2]

كما أنه كان العمدة لمن جاء بعده من ثقات المؤرخين، كابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت.630هـ)، الذي يقول عنه في مقدمة تاريخه: "وإنما اعتمدت عليه من بين المؤرخين؛ إذ هو الإمام المتقن حقاً، الجامع علماً وصحة، اعتقاداً وصدقاً". [3]

وبعد الطبري يأتي المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت.346هـ)، ويصنف تاريخه "مروج الذهب ومعادن الجوهر"؛ ويخصص قسماً منه للسيرة النبوية، ويتبع في تدوينها منهج الحوليات والترتيب على السنوات، ويعتمد فيه على ابن إسحاق. وعلى العموم السيرة عنده مختصرة جداً.

ثم يأتي ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت.571هـ)، فيصنف كتابه الضخم "تاريخ دمشق" ويزينه في البداية بذكر السيرة النبوية. وهي عنده تتعلق في الغالب بصفاته ودلائل نبوته

---

[1] ينظر: تاريخ الطبري ج1 ص8.

[2] ينظر: معجم الأدباء ج1، لياقوت الحموي، تحقيق أحمد فريد رفاعي، ط. دار المأمون، مصر، 1936م، ص66.

[3] ينظر: الكامل في التاريخ، ج1، لابن الأثير، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.2، 1420هـ/1999م، ص7.

ومعجزاته وذريته وكتّابه ونحو ذلك.[1] وأهمية السيرة عند ابن عساكر تكمن في أنه، على ما يعتقد، آخر من روى أحداث السيرة التي ساقها بالإسناد؛ أما المؤلفات التالية له، فإن أغلبها يسوق هذه الأحداث مع الإحالة على المؤلفات السابقة، وإن حدث وساق بعضها بإسناده، فإنه يحيل على هذه المؤلفات السابقة أيضاً.[2]

وكذلك استعراض السيرة النبوية في "نهاية الأرب في فنون الأدب"[3] للنويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت.733هـ)؛ فقد ساقها تحت فن التاريخ، وقد جعله الفن الخامس. واستغرقت السيرة ج16، ج17، ج18. والسيرة عنده مرتبة ترتيباً تاريخياً، مع الاهتمام بإفراد أزواجه ومواليه وأقربائه وخدمه بباب؛ وكذلك شمائله ومعجزاته. ثم أفرد وفاته بباب، وبه ختم السيرة. وهو لا يسوق أحداث السيرة بسنده، وإنما يعتمد على ابن إسحاق وغيره.

5- المقارنة بين منهج المحدثين والمؤرخين في تدوين السيرة النبوية:

مما لا شك فيه، أن مرويات السيرة النبوية اختلفت في كتب المحدثين عنها في كتب أهل المغازي والمؤرخين، وذلك تبعاً لاختلاف منهج كلٍّ منهما في تناول هذه المرويات وكتابتها.

ومما لاشك فيه أيضاً، أن هناك نقاط التقاء بين المنهجين ولكنها قليلة، وبينهما كثير من نقاط الاختلاف. وسوف أبدأ بذكر النقاط المشتركة أولاً ثم أتبعها بنقاط الاختلاف، وبعد ذلك أبين النتائج المترتبة على هذه النقاط:

أولاً: النقاط المشتركة بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين:

أ- الإسناد: فكلا الفريقين يعتمد الإسناد -أساساً- في نقل المرويات وسوقها؛ والإسناد هو من ميزات الأمة الإسلامية، ابتكره المسلمون لنقل الأحاديث والمرويات، وتفردوا بذلك عن بقية الأمم السابقة.[4] وفي ذلك يقول الدكتور محمد حميد الله: "اشبرنجر، المستشرق الألماني يندهش لهذا، ويتحير كيف لم يعرف أهمية الشهادة للتاريخ من كان قبل المسلمين من الأمم المتحضرة الراقية سواءً

---

(1) ينظر: السيرة النبوية من تاريخ دمشق، تحقيق نشاط غزاوي، دار الفكر العربي ؛ وينظر كذلك تهذيب تاريخ دمشق لابن منظور، مج1، ط.1، 1404هـ/1984م.

(2) ينظر: السيرة النبوية عند البيهقي، مع دراسة مقارنة لأبرز مؤرخي السيرة المعاصرين له في المشرق خلال القرن الخامس الهجري، للدكتور عبد الرحمن بن علي السنيدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم (50)، 1426هـ/2005م.

(3) وهي نسخة مصورة من قبل وزارة الثقافة المصرية عن ط. دار الكتب المصرية.

(4) ينظر الفصل في الملل والنحل ج2، لابن حزم، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص68.

في الشرق أو الغرب؛ فبدل الفكاهات والخرافات والقصص والحكايات التي تلهي السامع، صار التاريخ علماً ومصدراً للحقائق التي يعتمد عليها، وهذا بسبب المنهج الجديد الذي نهجه المسلمون في المسائل التاريخية، فإنهم لا يكتفون بذكر المصدر العالي، بل سلسلة جميع المصادر المتتالية من لدن المؤلف إلى عصر الواقعة المذكورة". [1]

والذي صبغ مرويات السيرة بالإسناد هو أنها جزءٌ من الحديث النبوي، كما أن أعلامها البارزين كانوا من أعلام المحدثين ومشاهيرهم: كعروة بن الزبير (ت.93 أو94هـ)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت.124هـ) وعامر بن شراحيل الشعبي (ت.103هـ)؛ أو كانوا من ثقات المحدثين: كموسى بن عقبة (ت.141هـ). كما أن من جاء بعدهم من كتاب السيرة قد تأثر بمنهجهم هذا ولاشك، فابن إسحاق هو تلميذ للزهري.

لكن ينبغي التقرير أن درجة الاعتماد على الإسناد تختلف عند المحدثين عنها عند المؤرخين وكتاب السيرة؛ فالمحدثون أشد عناية بالإسناد وأشد تحرياً له، فلا يكاد يروون خبراً بدون إسناد. أما المؤرخون، فما وجدوه مسنداً من المرويات ساقوه بإسناده، وما وجدوه غير مسند أخرجوه في كتبهم، فلم يشترطوا وجود الإسناد لإخراج الخبر وسوقه في كتبهم؛ لذا كثرت في كتبهم المنقطعات والمعضلات وما ليس له إسناد أصلاً.

ب- الإسناد الجمعي: النقطة الثانية من النقاط المشتركة بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين:

وأعني به جمع روايات الرواة لحديث واحد في إسناد واحد حتى يظهر المتن كأنهم رووه جميعاً كله بلفظه، مع أنه يوجد اختلافات بين الرواة تظهر إذا أفردت رواية كل راوٍ على حدة، مع الإشارة في الإسناد إلى هذه الاختلافات.

والحق أن هذا العمل كان من صنيع الرواد الأوائل في السيرة –وهم من أعلام المحدثين- كعروة بن الزبير والزهري. فأما عروة، فأخرج أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن مروان والمسور بن مخرمة –يزيد أحدهما على صاحبه-: خرج رسول الله عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه.. الحديث.[2] وكذلك أخرج عبد الرزاق ومن طريقه أحمد بن

(1) مقدمة الدكتور محمد حميد الله في تحقيقه الجزء الذي نشره من سيرة ابن إسحاق، ص ح، 1401هـ/1981م، بدون مكان للطبع.

(2) المسند، لأحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1389هـ/1969م، وط.مؤسسة الرسالة، ط. 1413 ه/ 1993م، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ج4، ص323.

حنبل والبخاري، عن معمر: قال الزهري: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم –يصدق كل واحد منها حديث صاحبه–، قال: خرج رسول الله من الحديبية... الحديث.[1]

وأما الزهري، فقد فعل ذلك في حديث الإفك فقال: عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة عن عائشة زوج النبي حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله منهم. قال الزهري: وكلهم حدثني طائفة من حديثها وبعضهم أوعى من بعض، وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدِّق بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض.[2]

أما ابن إسحاق، فقد فعله مراتٍ ليست بالقليلة كما فعل في سوق أخبار غزوة بدر، وأحد والأحزاب وبني المصطلق وحديث الإفك وغزوة تبوك[3]؛ وأما الواقدي فمشهور بهذا في مغازيه.[4]

وأما الجمع عند المحدثين، فنجده عند البخاري في صحيحه، من ذلك قوله: حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني يعلى بن مسلم وعمرو بن دينار عن سعيد بن جبير –يزيد أحدهما على صاحبه وغيرهما– قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير قال: إنا لعند ابن عباس في بيته إذ قال: سلوني... الحديث في قصة موسى والخضر.[5]

وكذلك قال: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره – يزيد بعضهم على بعض و لم يبلغه كله رجل واحد منهم– عن جابر بن عبد الله: كنت مع النبي في سفر... الحديث في قصة شراء النبي من جابر جمله.[6]

والملاحظ أن الجمع عند المؤرخين وكتاب السيرة كان في القصص الطويلة ذات التفاصيل العديدة والوقائع المختلفة، فكان جمعها في متن واحد بإسناد جمعي، الهدف منه تكوين قصة مترابطة متسلسلة واضحة البداية والنهاية؛ ومن هذه الناحية دخل في كتب المحدثين، وإن كانوا أخرجوها في مواضع عدة بالإضافة إلى إخراجها في كتب المغازي، كما فعل البخاري في إخراج قصة الإفك في

---

(1) أخرجه عبد الرزاق ج5 ص330 ؛ وأحمد بن حنبل ج4 ص328؛ والبخاري (2731، 2732).

(2) الحديث في صحيح البخاري 2661، 4141، 4750، وفي صحيح مسلم 2770.

(3) ينظر: سيرة ابن هشام على الترتيب: 355، 457، 548، 592، 596، 722.

(4) ينظر: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ج1، لابن سيد الناس، محمد بن محمد، دار القلم، بيروت، ط.1، 1414هـ/1993م، ص24؛ وينظر طبقات ابن سعد ج1 ص221؛ و ج2 ص5.

(5) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة 2267، وفي كتاب التفسير 4726.

(6) أخرجه البخاري 2309.

عدة كتب تبعاً للاستدلال بها.[1] ومن ثم، كان الإسناد الجمعي قليلاً في كتب المحدثين عما هو موجود في كتب المؤرخين.

هذا عن نقطتي التشابه بين منهجي المحدثين والمؤرخين في رواية مرويات السيرة، أما عن نقاط الاختلاف بينهما فسأعالجها فيما يلي:

ثانياً: نقاط الاختلاف بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين في رواية مرويات السيرة النبوية وتوثيقها:

أستطيع أن أرصد نقاط الخلاف الآتية:

أ- طريقة عرض الحادثة الواحدة:

إن كتاب السيرة والمؤرخين يعرضون الحادثة الواحدة في موطن واحد وفي ترتيبها الزمني، بخلاف الأمر عند بعض المحدثين الذين يفرقون الحادثة الواحدة في عدة مواضع، تبعاً للاستدلال بها على الأحكام والآداب ونحو ذلك. أكثر المحدثين فعلاً لهذا، البخاريُّ في صحيحه.

ولعل الذي يفسر هذا الاختلاف بين المؤرخين والمحدثين هو غرض كل منهما، فالمحدث يسوق الحديث في المقام الأول للاستدلال على الأحكام والآداب وشرائع الإسلام، ومن ثم ينظر لأحاديث السيرة هذه النظرة التشريعية، ومن ثم يسوق منه الموضع الذي يناسب الاستدلال، ثم هو في الغالب يسوقه مطولاً بكامله في الموضع الذي يراه مناسباً.

أما المؤرخون، فإنهم ينظرون إلى الخبر أو الحديث كأنه لبنة من اللبنات المكونة للسيرة، ومن ثم توضع في سياقها وترتيبها الزمني حتى تتكامل مراحل السيرة ويسلم بعضها إلى بعض، فيذكرون الخبر في موضع واحد، وهو ما يدل عليه سياقه الزمني بين الأحداث.

ب- الاهتمام بتأريخ الأحداث وتحديد زمنها:

اهتم المؤرخون، وهم يكتبون السيرة، بتحديد تأريخ أحداثها والزمن الذي وقعت فيه، وذلك ليتمكنوا من ترتيبها زمنياً.[2] وقد برزوا في هذا الجانب بروزاً كبيراً جداً، دفعت بعض المحدثين أن يعتمدوا عليهم في تحديد تواريخ الغزوات والسرايا. ومن يستعرض سيرة ابن هشام يجد عناية ابن

---

(1) أخرج البخاري حديث قصة الإفك في كتاب الشهادات 2661؛ وفي كتاب المغازي4141؛ وفي كتاب التفسير 4750،

(2) قال الصفدي: جرت عادة المؤرخين أنهم يرتبون مصنفاتهم إما على السنين وهو الأليق بالتاريخ، لأن الحوادث والوقائع تجيء فيه مرتبةً متتالية؛ ومنهم من يرتبها على الحروف وهو الأليق بالتراجم. الوافي بالوفيات ج1 ص42 لجنة المستشرقين الألمانية، اعتناء هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتاير بفيسبادن، 1381هـ/1962م.

إسحاق الفائقة بتحديد تواريخ الأحداث، وبخاصة في العهد المدني، حيث الغزوات والسرايا التي كان يحددها بالسنة والشهر، وفي بعض الأحيان باليوم. وقد تبعه في ذلك أغلب من ألف في السيرة بعده إن لم يكن كلهم؛ وكذلك كان الأمر في مغازي الواقدي.

ولعل الذي مكن كتاب السيرة الأوائل –وهم طليعة المؤرخين- من ذلك، شدة تحريهم وكثرة سؤالهم لأولاد الصحابة ومواليهم وأتباعهم، وحرصهم على معرفة التفاصيل الدقيقة، ووعيهم الشديد لأهمية ترتيب أحداث السيرة.

أما المحدثون، فمنهم من لم يهتم بترتيب أحداث السيرة وغزواها، لأنه لا يقصد أن يكتب في السيرة، وإنما قصده إخراج المرويات التي على شرطه؛ من ذلك الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، فإنه ذكر أحاديث بعض الغزوات لكن دون ترتيب، فقدم وأخر. فمثلاً: ذكر الأحاديث التي عنون لها النووي العناوين التالية: (28) باب في غزوة حنين (29) باب غزوة الطائف، (30) باب غزوة بدر، (31) باب فتح مكة، (36) باب غزوة الأحزاب، (37) باب غزوة أحد.[1]

أما البخاري، وقد اهتم بالسيرة اهتماماً كبيراً في صحيحه، فإنه اعتنى بترتيب الأحداث زمنياً، كما يتضح هذا جلياً في كتاب المغازي، فبدأه بباب غزوة العُشيرة، وانتهى بوفاة النبي وبعثه أسامة، وكم غزا النبي.[2] ولما أراد تحديد زمنها، لم يجد بين يديه من المرويات التي على شرطه ما يعين على هذا، فاعتمد على أهل المغازي الأُول -وهم طليعة المؤرخين- في ذلك. وقد نقل ابن حجر قول أبي يعلى الخليلي "محمد بن إسحاق عالم كبير، وإنما لم يخرجه البخاري من أجل رواياته المطولات، وقد استشهد به وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي، وفي أحواله، وفي التواريخ".[3]

ولكن اعتماد البخاري على أهل المغازي في تحديد أزمنة الوقائع والغزوات لم يمنعه من أن يرتب بعض الأحداث بناءً على الوقائع التاريخية المعروفة.

ج- الاهتمام الشديد بذكر كل من شارك في الأحداث الكبرى من السيرة:

---

(1) ينظر: كتاب الجهاد والسير برقم (32).

(2) ينظر: كتاب المغازي في صحيح البخاري برقم 64، وأبوابه عددها 89 باباً.

(3) ينظر: تهذيب التهذيب ج3، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، اعتناء إبراهيم الزيبق وآخر، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1421هـ/2001م، ص507.

من الملاحظ أن كتاب السيرة الأول كانوا مهتمين بذكر أسماء من شارك في أحداث السيرة، خاصة الكبرى منها، والاعتناء كذلك بإحصاء عددهم. وما يدل على شدة اعتزاز الصحابة بمشاركتهم في أحداث السيرة، وخاصة المغازي كثير جداً.

أما المحدثون، فإننا لا نجد مثل هذا الاعتناء عندهم إلا لدى البخاري، فإنه ذكر في صحيحه في كتاب المغازي باباً هو باب "تسمية من سُمِّيَ من أهل بدر" في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله(أي البخاري) على حروف المعجم.[1] وما قام به البخاري هو ذكر أسماء الصحابة الذين ورد ذكر لهم في الأحاديث التي أخرجها في صحيحه أنهم شهدوا بدراً، أي أنه استخلص هذه الأسماء من مجموع الأحاديث المتعلقة بغزوة بدر والتي أخرجها في صحيحه.

وهذا في رأيي يبين أحد أسباب عدم اهتمام المحدثين بسرد أسماء الصحابة المشاركين في أحداث السيرة المهمة، لأنهم لم يجدوا لذلك إسناداً أو أسانيد يروونها بها، وعمدة منهجهم الإسناد؛ وإن حدث ووجدوا إسناداً، فإنه قد لا يكون على شرطهم.

فهذا يوضح لماذا اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء من الذين شهدوا بدراً، مع أنه أخرج في صحيحه أن عددهم كان "ثلاثمائة وبضعة عشر" وذلك تحت بابٍ من أبواب كتاب المغازي عنوانه "باب عدة أصحاب بدر"[2]

فالبخاري لم يجد نصوصاً على شرطه أزيد من التي أخرجها، لذا اقتصر على ما ذكر؛ أما المؤرخون فإنهم اهتموا بذلك أشد الاهتمام، لأنهم لا يشترطون الإسناد أو توافر شروط معينة في الإسناد بوجه عام، فكانوا يذكرون ما جمعوه من الأخبار.

كما ينبغي أن نذكر أن هذا الاهتمام يكاد يكون قاصراً على المؤرخين، فإننا لا نجد من المحدثين غير البخاري فعل هذا، بل إن البخاري نفسه قد فعل ذلك مرة واحدة في غزوة بدر فقط، وكل هذا بسبب الاختلاف في المنهج بين المؤرخين والمحدثين.

د- صفة من تؤخذ عنه مرويات السيرة:

وهذه أهم نقطة خلاف بين المنهجين: منهج المؤرخين ومنهج المحدثين، فإننا لا نجد للمؤرخين شروطاً فيمن يروون عنه السيرة بوجه عام، بخلاف الأمر عند المحدثين، الذين يشترطون عدة شروط فيمن يروى عنه الحديث؛ فبعضهم يشترط الصحة في الأحاديث كالبخاري ومسلم؛ والحديث

---

(1) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج7، لابن حجر العسقلاني، ط. السلفية، القاهرة، 1380هـ، ص379.

(2) الباب برقم (6) من كتاب المغازي برقم (64) والأحاديث (3957 – 3959) من حديث البراء بن عازب.

الصحيح هو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة؛[1] وبعضهم لم يشترط الصحة، لكن كان لهم شروط في كتبهم تجعلها إجمالاً غير موجود فيها الضعيف الشديد ونحوه بكثرة، كأصحاب السنن الأربعة ومسند أحمد بن حنبل ومسند الدارمي.[2]

كما أن بعض المحدثين، سوى البخاري ومسلم، اشترطوا ألا يخرجوا إلا الصحيح في كتبهم، كابن حبان في صحيحه، وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم في المستدرك؛ لكن لم يُسلَّم لهم بما أخرجوه وفق شروطهم، فكان في بعض ما أخرجوه نظر لمن جاء بعدهم من العلماء.[3]

والحق أن بعض المحدثين لم يكن لهم شروط في كتبهم، فكانوا يخرجون ما سمعوه من شيوخهم، وذلك كالطبراني في كتبه، وأشهرها معاجمه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير.

لكن في الحقيقة فإن المحدثين، أصحاب الكتب التي هي دواوين السنة النبوية — وهي الصحيحان والسنن الأربعة وغيرها-، كان لهم شروط في كتبهم هذه، وخاصة الصحيحين اللذين لم يُخرج فيهما إلا الصحيح من الحديث.

أما المؤرخون، فإنه لم يكن لهم في الغالب شروط في مصنفاتهم؛ يوضح هذا قول الطبرى في مقدمة تاريخه: "وليعلم الناظر في كتابنا هذا، أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره، فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواها فيه... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا؛ وأنَّا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا".[4] أي أنه يلقى التبعة على من روى، أما هو فإنه ينقل كما سمع وكما نُقل إليه. فقد أبرز سلسلة إسناد الخبر وهذا دوره، أما التمحيص والانتقاء والاختيار بين الروايات، أو الحكم وبيان حالتها، فليس من منهجه في كتابه. مع أن الطبري لو أراد أن يفعل ذلك لفعل، فإنه من علماء الحديث وناقديه الكبار.

لكن لنا أن نسأل: لماذا هذا الاختلاف الكبير بين منهج المؤرخين ومنهج المحدثين في صفة من يُنقل عنه الخبر أو الحديث، أو بتعبير آخر: الاختلاف في توثيق الرواية بين المؤرخين والمحدثين؟

(1) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ج1، للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض، ص63 ؛ وتيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط.9، 1417هـ/1996م، ص 34.

(2) ينظر: تدريب الراوي ج1 ص161-174.

(3) ينظر: المصدر السابق ج1 ص107-109.

(4) ج1ص7-8.

الحق، أن الإجابة تكمن في غرض كل من المحدث والمؤرخ: فالمحدث يسوق الحديث لاستخراج الأحكام الشرعية منه، أعني أحكام الحلال والحرام وهذا من الدين، لذا كان من الواجب أن توضع شروط معينة تمكن من معرفة المقبول من غيره من هذه الأحاديث، بل إن بعضهم اشترط إخراج الصحيح فقط في كتبه.

أما غرض المؤرخين – وطليعتهم كتاب السيرة الأوائل كابن إسحاق– فهو جمع الأخبار المتعلقة بالسيرة النبوية بحيث تعطي صورة واضحة متسلسلة عن حياة النبي من الميلاد إلى الوفاة، ووجدوا أنهم، إن اشترطوا شروطاً في رواة السيرة كما فعل المحدثون، ضاع عليهم جزء غير قليل من أحداث السيرة، فلم يقفوا طويلاً عند صفة من يأخذون عنه الأخبار إذا لم يجدوا هذه الأخبار عند العلماء الثقات، مع تورعهم هم عن الكذب والاختلاق في الأخبار. يقول ابن إسحاق: "وكانت أول خطبة خطبها رسول الله – فيما بلغني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن– نعوذ بالله أن نقول على رسول الله ما لم يقل".[1] هذا في رأيي سبب الاختلاف بين المحدثين والمؤرخين في هذه النقطة، وقد ترتب على هذا الاختلاف عدة نتائج مهمة جداً هي:

أ- ذكر الأحاديث الضعيفة في كتب السيرة:

قال علي بن إبراهيم الحلبي (ت.1044هـ): "ولا يخفى أن السير تجمع الصحيح والسقيم والضعيف والبلاغ والمرسل والمنقطع والمعضل...

ويقول الدكتور محمد أبو شهبة: "وروي عن أحمد بن حنبل أنه قال: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي، ومراده أنه يغلب فيها رواية المراسيل والمنقطعات والبلاغات ونحوها، وإلا فقد صحّ فيها أحاديث كثيرة".[2]

وابن عبد البر يسوق في الاستيعاب خبراً في دلائل النبوة ثم يعقبه بقوله: "إسناد هذا الحديث ضعيف، ولو كان فيه حكم لم أذكره، لأن رواته مجهولون، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث، ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة، والأصول في مثله لا تدفعه، بل تصححه وتشهد له".[3]

لكن الملاحظ أن هذا لم يكن قاصراً على المؤرخين، بل إن من المحدثين من أجاز رواية الحديث الضعيف ما دام لا يتعلق به حكم من حلالٍ أو حرام. يقول الشيخ عبد الله التليدي: "يروى في هذا الاتجاه عن سفيان الثوري: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين

---

(1) ينظر: سيرة ابن هشام، ص 283.

(2) ينظر: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة ج1، ط. دار القلم، دمشق، ط.4، 1418هـ/1998م، ص34.

(3) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 642، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، دار الأعلام، ط.1، 1423هـ/ 2002م.

بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ. ويذهب هذا المذهب نقاد مثل: سفيان بن عيينة، وابن مهدي، وأحمد؛ وأكده الكثير ممن جاء بعدهم، وخصصت له كتب المصطلح أبواباً لنصرته والتدليل على صحته. لكن كل هذا الترخيص وهذا المذهب الذي لا يرى في غير الأحكام منعاً من الأخذ بالضعيف، كل هذا إنما هو في الخبر الضعيف أي غير الموضوع... وحتى الضعيف لم يترك لشأنه، بل رخصوا فيه بضوابطه وشروطه التي في مقدمتها: ألا يكون الضعف شديداً". [1]

وهذا البيهقي – وهو من كبار المحدثين– قد مال إليه، إن لم يكن رجحه في مقدمة كتابه دلائل النبوة. وقد دفعه تأليف هذا الكتاب إلى أن يعتمد كثيراً على بعض المؤرخين: كابن إسحاق، والواقدي في بعض الأحيان؛ فهو يقول عن الحديث الضعيف: "وضرب لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته؛ أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول. فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم". [2]

كان بعض كبار المحدثين –كأحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي– يَرون التساهل في رواية ما ليس فيه حكم شرعي أو عقيدة، فإن المؤرخين من باب أولى كانوا أسبق إلى هذا التساهل والترخيص.

6– المنهج المقترح لكتابة السيرة:

يمكننا أن نلخص هذا المنهج في النقاط التالية:

I– الجمع بين مرويات السيرة عند المؤرخين وعند المحدثين إذا توافرت الصحة أو القبول في كل منهما، بشرط ألا يكون هناك تعارض بينهما يحول دون الجمع بينهما؛ ومثال ذلك إسلام سلمان الفارسي، فقد ساق البخاري إسلامه في باب "إسلام سلمان الفارسي"، من "كتاب مناقب الأنصار"، وأخرج تحته ثلاثة أحاديث، منها الحديثان التاليان: قال سلمان أنه تداوله بضعة عشر من رب إلى رب، [3] وقال: أنا من رَامَ هُرْمُزَ. [4] وكان قد علق في كتاب البيوع: باب شراء المملوك من

---

(1) ينظر: مقدمة تهذيب الخصائص الكبرى للسيوطي، دار البشائر الإسلامية، ط.2، 1410ه، ص 6–7.

(2) ينظر: دلائل النبوة ج1، للبيهقي، أحمد بن الحسين، ص34.

(3) ينظر: صحيح البخاري 3946.

(4) ينظر: صحيح البخاري 3947.

الحربي وهبته وعتقه – علق قول النبي لسلمان "كاتب" ثم قال البخاري: وكان حراً فظلموه وباعوه.[1]

وقد روى ابن إسحاق قصة إسلام سلمان مطولة؛[2] وقد قال ابن حجر: "ووجه تعلق هذه الأحاديث بإسلام سلمان التي ساقها البخاري، الإشارة إلى أن الأحاديث التي وردت في سياق قصته، ما هي على شرط البخاري في الصحيح، وإن كان إسناد بعضها صالحاً ".[3]

إذن، يمكن الجمع بين هذه الروايات؛ فقد أفادت رواية البخاري عدد الذين ملكوا سلمان وكان لهم عبداً، على حين جاءت رواية ابن إسحاق تفصل كيف كان انتقاله بين من ملكوا رقبته حتى منّ الله عليه بالإسلام ثم العتق.

ومن هذا القبيل، غزوة الحديبية عند ابن إسحاق[4] وعند البخاري في صحيحه،[5] فهي واحدة عندهما إلا بعض الاختلافات البسيطة بينهما. قال ابن كثير بعد أن ساق رواية ابن إسحاق أولاً: "هذا سياق محمد بن إسحاق لهذه القصة. وفي سياق البخاري مخالفة في بعض الأماكن لهذا السياق.[6] وكذلك الأمر في قصة الإفك؛ فقد ساقه ابن كثير بسياق محمد بن إسحاق، ثم قال: "وهذا الحديث مخرج في الصحيحين عن الزهري، وهذا السياق فيه فوائد جمة".[7]

II- إذا لم يكن هناك مجال للجمع بين المرويات عند المحدثين وعند المؤرخين، قدمت مرويات المحدثين إذا توافر فيها الصحة أو القبول؛ ومثال ذلك: تقديم ما في الصحيحين من موت أبي طالب على الكفر، على ما في سيرة ابن إسحاق من أنه نطق بكلمة التوحيد قبل موته؛ ومثال ذلك أيضاً،

(1) هذا التعليق فوق الحديث 2217.

(2) ينظر: سيرة ابن هشام ص 121-126.

(3) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج7، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي،ط. الريان للتراث، القاهرة، ط.2، 1407هـ/1987، ص325.

(4) ينظر: سيرة ابن هشام 603-610.

(5) ينظر: صحيح البخاري (2731-2732).

(6) ينظر: البداية والنهاية ج6، لابن كثير، ص220.

(7) ينظر: المصدر السابق ج6 ص199.

تقديم ما ورد في الصحيحين أن عدد المسلمين في غزوة الحديبية ألف وأربعمائة أو أكثر[1] على ما ورد عند ابن إسحاق أنهم سبعمائة.[2]

III- وأما الأحاديث الضعيفة المتعلقة بالسيرة، سواء أكانت عند المحدثين أو المؤرخين، فإنه يمكن أن نتعامل معها وفق ما يلي:

أ- إذا كان الحديث غير شديد الضعف، ولا يتعلق به حكم شرعي، ويسد فجوة من فجوات السيرة لا يسدها حديث غيره، فإننا نذكره مع بيان ضعفه. مثال ذلك: خبر إرضاع حليمة السعدية النبي.[3] قال ابن كثير: "وهذا الحديث قد روي من طرق أخرى؛ وهو من الأحاديث المشهورة المتداولة بين أهل السير والمغازي".[4]

وقد اشترطت سابقا بأنه يسد فجوة من مراحل السيرة، وذلك تنبيهاً على ما هو موجود في كتب السيرة "من الإطناب إلى درجة الحشو في بعض الأحيان -كما يقول الأستاذ محمد عبد الله السمان- وبخاصة في الفترة التي سبقت بعثة الرسول - ص- وما أشير فيها إلى الإرهاصات التي نبأت بمولده أو بعثته، والخوارق التي صاحبته منذ أن حملت به أمه ثم ولدته...".[5]

ومن ثم، كان هذا الشرط يستبعد الروايات الضعيفة التي لا تسد فجوة في السيرة النبوية، فلا داعي للإكثار منها، والأولى عدم ذكرها؛ فإن كان لابد، فمع التنصيص على ضعفها -إن كانت ضعيفة- مع بيان درجة ضعفها كذلك.

ب- إذا كان الحديث الضعيف قد أجمع عليه أهل المغازي الأوائل - وهم طليعة المؤرخين- ولا يعارض حديثاً صحيحاً أو حسناً، أو يعارضه في الظاهر، لكن قد يجمع بينهما جمعاً مقبولاً؛ فإنني أرى أن يذكر مع ذكر صفاته السابقة والتنصيص عليها.

---

[1] ينظر: صحيح البخاري، باب غزوة الحديبية من كتاب المغازي، الأحاديث 4150-4158 ؛ وصحيح مسلم، الأحاديث 1856-1858.

[2] ينظر: سيرة ابن هشام ص 603.

[3] ينظر: السيرة عند ابن إسحاق، لسليمان بن حمد العودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط.1، 1414هـ/1993م، ص 26 – 28 ؛ وينظر: البداية والنهاية ج3، لابن كثير، ص408-412.

[4] البداية والنهاية ج3 ص412.

[5] ينظر: تحفظات على كتب السيرة النبوية القديمة، محمد عبد الله السمان، ضمن الكتاب التذكاري للمؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية الشريفة، صفر 1406هـ/ نوفمبر 1985م، ص 435.

ويذهب هذا المذهب الدكتور فاروق حمادة، فيقول: "إذا جاء خبر من الأخبار في مصادر السيرة النبوية، وخاصة كتب المغازي والسير بلا إسناد؛ أو كانت أسانيده ضعيفة وخاصة من جهة الإرسال، ولم يأتِ في نص صحيح موثق ما يعارضه، فالذي أراه أن هذا الإجماع والاتفاق ينهض بهذا الخبر ويقويه، ويجعلنا نركن إليه. وقد تكرر قولهم في السير والمغازي: أجمعوا على هذا واتفقوا عليه". [1]

ج- قد يكون الحديث ضعيفاً ويقوم مقامه حديث صحيح، لكن في الضعيف زيادة كتفصيل مجمل، أو توضيح مبهم، أو تحديد تاريخ، أو نحو ذلك؛ فيذكر هذا الحديث الضعيف من هذه الناحية، مع التنصيص على ضعفه وبيان درجته في الضعف، لكي يكون مسوقاً من باب الاستئناس به. وقد فعل ذلك جماعة من المصنفين في السيرة كالبيهقي في الدلائل، وابن كثير في البداية والنهاية؛ وكذلك عمل الحافظ ابن حجر في فتح الباري. وهذا المسلك مشهور معروف منتشر في الكتب، لا يحتاج إلى ضرب أمثلة.

د- أما الأحاديث الشديدة الضعف والواهية والمنكرة، فلا تذكر مطلقاً. فإن كان ولا بد، فتذكر في أضيق الحدود مع النص على درجتها وبيان الغرض من سوقها وذكرها.

هـ- أما الأخبار الموضوعة فلا يجوز ذكرها أبداً، ومن أمثلة هذه الموضوعات ما ذكرته كتب الدلائل[2] من تكليم النبي حماراً أسماه يعفوراً ملكه في فتح خيبر؛ قال ابن الجوزي: "لعن الله واضعه، فإنه لم يقصد إلا القدح في دين الإسلام،"[3] وقال الذهبي: "خبر باطل".[4]

8- موقف خليفة بن خياط من هؤلاء:

خليفة بن خياط المتوفى عام 240هـ - شيخ البخاري- قال عنه الذهبي في تاريخه: "كان صدوقاً نسابة عالماً بالسير والأيام والرجال".[5] والسيرة عنده مختصرة، اعتمد في جلّ أخبارها على

---

[1] ينظر: مصادر السيرة النبوية وتقويمها، لفاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط.1، 1425هـ/2004م، ص 123.

[2] أخرجه أبو نعيم في الدلائل 288 ؛ وذكر في الشفا بتعريف حقوق المصطفى ج1، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ص314 ؛ وينظر: البداية والنهاية ج 8، لابن كثير ص383.

[3] ينظر: الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ج1، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق د. نور الدين بن شكري، أضواء السلف، الرياض، ط.1، 1418هـ/1997م، ص293-294.

[4] ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ج4، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ص34 ؛ وينظر: البداية والنهاية ج8، لابن كثير ص383 ؛ والفصول في اختصار سيرة الرسول، لابن كثير، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ط.1، 1399هـ/1400م، ص 259.

[5] السير ج11، ط. الرسالة، ص472.

ابن إسحاق، فهي أقرب ما يكون إلى الاختصار الشديد المركز لمغازي ابن إسحاق؛ مع الوضع في الاعتبار أنه يسوقها بإسناده عن ابن إسحاق، من طريق وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه في الأغلب عن ابن إسحاق؛ وكذلك مع الوضع في الاعتبار أنه يسوق أخباراً أخرى من غير طريق ابن إسحاق. والسيرة عنده أخبار موجزة، أقرب ما تكون إلى استعراض العناوين العريضة للسيرة النبوية.[1]

قال قائل: كيف تضع تاريخ خليفة بن خياط كمصدر من مصادر السيرة النبوية قبل تاريخ الإسلام للذهبي والكامل لابن الأثير؟ رغم أن ابن خياط قد تكلم فيه بعض علماء الجرح والتعديل، حيث غمزه ابن المديني، وقال عنه: ابن خياط شجر يحمل الحديث. وضعفه العقيلي، و لم يحدث عنه أبو حاتم الرازي، و لم يوثقه أبو زرعة الرازي.

ورغم ذلك يعتمد كتابه كمصدر من مصادر السيرة، والرجل بهذا الضعف؟ !!

ولمناقشة هذا الاعتراض، والرد عليه عبر النقاط التالية:

أولاً: التعريف بابن خياط، وأقوال العلماء فيه تجريحاً وتعديلاً.

ثانياً: منهج ابن خياط في كتابة التاريخ.

ثالثاً: الخاتمة.

أ- التعريف بابن خياط وأقوال العلماء فيه تجريحاً وتعديلاً

يعرفه لنا الحافظ محمد بن طاهر بن القيسراني المتوفى عام507هـ في كتابه (تذكرة الحفاظ) فيقول: هو "الحافظ الإمام أبو عمرو العصفري، المعروف بشباب. محدث، نسابة، إخباري، علامة. صنف التاريخ والطبقات، وسمع ابن عيينة ويزيد بن زُريع وغندراً وغيرهم. وعنه أخذ البخاري، وبقي بن مخلد، وعبدان، وأبو يعلى. قال ابن عدي: مستقيم الحديث، صدوق، من متيقظي الرواة.

ويقول عنه الحافظ السيوطي المتوفى عام 911هـ: "خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، أبو عمرو البصري، الحافظ المعروف بشباب. كان عالماً بالنسب، والسير، وأيام الناس. روى عن ابن علية، وبشر بن المفضل، وأبي داود الطيالسي، وابن عيينة، وابن مهدي، ويزيد بن زريع. وعنه البخاري، وأبو يعلى، وبقي بن مخلد، وحرب بن إسماعيل الكرماني، والدارمي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل.."

وقال عنه الحافظ محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البستي المتوفى عام 354هـ: "خليفة بن خياط أبو عمر العصفري من أهل البصرة، يقال له شباب، يروي عن ابن عيينة والبصريين. حدثنا عنه الحسين

[1] والكتاب طبع بتحقيق د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط2، 1405هـ/1985م.

بن سفيان وغيره، وكان عالماً متقناً بأيام الناس وأنسابهم."
ويقول عنه الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى عام 748هـ في (ميزان الاعتدال): "خليفة بن خياط العصفري، الحافظ شباب، صاحب التاريخ. روى عن جعفر بن سليمان، ومعتمر بن سليمان، ويزيد بن زريع. وعنه البخاري وأبو يعلى وعبدان."

لكن لماذا ضعفه بعض العلماء رغم ثناء جماهير علماء الأمصار عليه؟!

أقول: لقد اختلط على بعض المعاصرين الأمر، وسبب ذلك أنهم يتعاملون مع ابن خياط من منظور واحد، فخليفة بن خياط، محدث ومؤرخ في وقت واحد؛ فمن نظر إلى قول بعض العلماء فيه من الناحية الحديثية، ومن حيث الرواية بشروطها وضوابطها الصارمة يضعفونه.. ومن ينظر إليه كمؤرخ علامة نسابة، فهو الإمام المقدم في هذا الفن، ومن ثم يتساهلون في بعض مروياته التاريخية.. ورغم ذلك، فإنه محدث ثقة، وليس كما يتوهم البعض أنه ضعيف. سوف نثبت ذلك من خلال أقوال شيوخ الإسلام في علم التعديل والتجريح.. وسنتتبع أصل هذه القضية، وكيف وصل إلينا الأمر أن خليفة بن خياط ضعيف الرواية على النحو التالي:

قد تمسك البعض بما ذكره الحافظ أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي المتوفى عام 322ه، حيث قال في كتابه الضعفاء: "خليفة بن خياط البصري يعرف بشباب العصفري، بصري. حدثني زكريا بن يحيى الساجي، قال حدثنا الحسين بن يحيى الأزدي، قال سمعت عليا بن المديني يقول في دار عبد الرحمن بن عمر بن جبلة: وشباب بن خياط، شجر يحمل الحديث."
ويشرح لنا الحافظ أبو الوليد الباجي المتوفى عام 474هـ أصل المشكلة بتفصيل أكثر في كتابه (التعديل والتجريح): "خليفة بن خياط يقال له شباب، أبو عمرو العصفري البصري، أخرج البخاري في الجنائز والدعوات عنه عن معتمر، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم انتهى أبو زرعة الرازي إلى أحاديث كان أخرجها في فوائده عن شباب العصفري، فلم يقرأها علينا، فضربنا عليها، وتركت الرواية عنه. قال أبو حاتم الرازي: لا أحدث عن شباب هذا، هو غير قوي؛ كتبت من مسنده أحاديث ثلاثة عن أبي الوليد، فأتيت أبا الوليد فسألته عنها فأنكرها، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه.
هكذا تبين لنا لماذا غمز بعض العلماء ابن خياط، وحاول الحافظ الباجي أن يبرر لماذا روى عنه البخاري في صحيحه؛ بمعنى أوضح، إذا كان خليفة بن خياط ضعيفاً، فلماذا روى البخاري عنه في صحيحه؟ بل إن خليفة بن خياط من شيوخ البخاري.. وقد قيل إن البخاري روى عنه مقروناً بغيره ...
ولنترك الحافظ شمس الدين الذهبي يتكلم عن الخلفية العلمية لابن خياط، ونعرف رأيه في هذه القضية

من خلال ترجمته في كتابه(سير أعلام النبلاء): خليفة بن خياط، الإمام الحافظ العلامة الإخباري، أبو عمرو العصفري البصري، ويُلقب بشَبَاب، صاحب (التاريخ)، وكتاب (الطبقات)، وغير ذلك. سمع أباه، ويزيدَ بنَ زريع، وزيادَ بنَ عبد الله البكائي، وسفيان بن عيينة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، ومحمدَ بنَ جعفر غُنْدَراً، وإسماعيل بن عُلية، ومحمدَ بنَ أبي عدي، ومُعْتَمر بن سليمان، ومحمد بن سَوَاء، وخالد بن الحارث، ويحيى القطّان، وابنَ مهدي، وأميةَ بنَ خالد، وحاتم بن مسلم، وهشام الكلبي، وعليا بن محمد المدائني، وخلقاً كثيراً."

ولمن أراد أن يعرف قدر ابن خياط وثقة العلماء فيه وتوثيقهم له، يقول عنه صاحب سير النبلاء: "حدث عنه البخاري بسبعة أحاديث أو أزْيَد في صحيحه، وبقيُّ بنُ مَخْلد، وحرب الكرماني، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وعمر بن أحمد الأهوازي، وموسى بن زكريا التُستري، وعَبْدَان الجواليقي، وزكريا السّاجي، وخلقٌ. وكان صدوقاً نسّابةً، عالماً بالسير والأيام والرجال، وثقه بعضهم. وقال ابن عدي: هو صدوق من متيقظي الرواة.

وينبري ابن حجر العسقلاني المتوفى عام 852هـ مدافعاً عن ابن خياط، مثلما فعل الذهبي ومن سبقه، حيث يذكر في سياق الرد على وجود أسماء مطعون فيها في صحيح البخاري، فيقول في هدي الساري: "خليفة بن خياط العصفري، أبو عمرو لقبه شباب، أحد الحفاظ المصنفين من شيوخ البخاري. قال ابن عدي: له حديث كثير وتصانيف، وهو مستقيم الحديث صدوق من المتيقظين. وقال ابن حبان: كان متقناً عالماً بأيام الناس، وقال العقيلي: غمزه ابن المديني، وتعقب ذلك ابن عدي بأنه من رواية الكديمي عن ابن المديني، والكديمي ضعيف. لكن روى الحسن بن يحي عن علي بن المديني نحو ذلك؛ وقال ابن أبي حاتم: ما رضي أبو زرعة يقرأ علينا حديثه. وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه، هو غير قوي. كتبت من مسنده ثلاثة أحاديث عن أبي الوليد، ثم أتيت أبا الوليد فسألته عنها فأنكرها وقال: ما هذه من حديثي، فقلت: كتبتها من كتاب شباب العصفري، فعرفه وسكن غضبه.. قلت (ابن حجر): هذه حكاية محتملة، وجميع ما أخرجه له البخاري أن قرنه بغيره قال: حدثنا خليفة وذلك في ثلاثة أحاديث وإن أفرده، علق ذلك فقال: قال خليفة قاله أبو الوليد الباجي، ومع ذلك فليس فيها شيء من إفراده والله أعلم.

أقول: انظر إلى قول ابن حجر: هذه حكاية محتملة، معنى ذلك أن ابن حجر لا يعتد بها، وأنه لا يقبلها حجة في قدح ابن خياط وتجريحه. وانظر إلى استدراكه لأبي الوليد الباجي في قوله: ومع ذلك فليس فيها شيء من إفراده والله أعلم، معنى ذلك أنه سواء قرن روايته البخاري أم أفرده، فخليفة بن خياط ثقة، ثبت، وصدوق .

ب- منهج ابن خياط في كتابة التاريخ:

خليفة بن خياط، من المؤرخين الكبار في التاريخ الإسلامي، ومن أعظم رواد مدرسة البصرة. ألف كتابه الذي اشتهر باسم(تاريخ خليفة بن خياط)، وله عدة كتب لم يبق منها إلا كتابا: التاريخ وطبقات القراء.

ولذا، نستطيع أن نعرف المصادر التي استقى منها معلوماته في تدوين السيرة النبوية،حيث أن معظم معلومات خليفة بن خياط أخذها عن محمد بن إسحاق. وبدأ حوليات كتابه بالسنة الأولى من الهجرة النبوية، وانتهى إلى وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، مع ذكر عماله وكتّابه؛ ثم شرع في ذكر الخلفاء الراشدين وبقية دول الإسلام إلى أحداث عام 232ه.

أما في الأنساب، فقد أخذ عن هشام بن محمد الكلبي، النسابة. ونجد اسم أبي عبيدة معمر بن المثنى، الذي أخذ عنه أخبار الخوارج. وقد أخذ عن يحيى بن محمد الكعبي، ويزيد بن زريع، وعبد الله بن المغيرة، والوليد بن هشام، وعبد الله بن قعنب، وخلق كثير يبلغون أكثر من 103 من الإخباريين والرواة والمحدثين.

أما عن طريقته في تدوين الحدث التاريخي، فإن ابن خياط يهتم بالإسناد بصفته محدثا، ولاسيما فيما يتعلق بالجزء الخاص بالسيرة النبوية والأحداث الخلافية. وسلك طريقة الحوليات في الكتابة التاريخية، التي اتبعها الطبري ومعظم من كتب في تاريخ الإسلام. ويهتم ابن خياط بواقعات وأحداث تاريخية لا نجدها في كتاب الطبري، مثل اهتمامه بذكر أسماء شهداء الصحابة في الغزوات والسرايا؛كما أنه أعطانا معلومات هامة عن أسماء العمال والولاة في عهود الخلفاء، وقدم لنا قوائم بأسماء القضاة، وكبار رجال الدولة، وبيت المال والخراج، ورجال الشرطة. ومن ثم، تعتبر دراسة هامة للنظام الإداري والمالي في الإسلام.

وقد ابتدأ ابن خياط كتابه(التاريخ) بإعطائنا نبذة عن معنى التاريخ، ومتى بدأ الناس يؤرخون، حتى وصل إلى التاريخ الهجري، ومتى وكيف حدث ذلك.

الخاتمة

لقد ثبت أن كتاب الحافظ خليفة بن خياط يعد أقدم كتاب في التاريخ الإسلامي، مرتب على طريقة الحوليات. ليس هذا فحسب، بل إنه محدث، وثقة، وصدوق بشهادة علماء التعديل والتجريح، كما ذكرت آنفاً. وأستطيع أن أؤكد أن شيخ المؤرخين الطبري، أخذ عن ابن خياط كثيراً من المعلومات، وسلك طريقته في التأليف المرتب على الحوليات.

وقد تبين لنا براءة ابن خياط من الرواية المنسوبة إليه عن طريق الكديمي، الذي ضعفه الحافظ ابن عدي؛ بل إن الحافظ ابن عدي هو أول من شكك في رواية الكديمي، ودافع بقوة عن خليفة بن خياط. ومن ثم، سار على نفس الدرب في الدفاع عن ابن خياط علماء كثيرون، كأبي الوليد الباجي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وغيرهم من علماء الإسلام.

ويعتبر كتاب تاريخ خليفة بن خياط، وخاصة فيما يتعلق بقسم السيرة النبوية، مصدراً مكملاً لبقية مصادر السيرة النبوية، حيث اهتم بأحداث لم يذكرها غيره. ورغم ذلك لم يأخذ مكان الصدارة في التاريخ الإسلامي، ولم يهتم به الباحثون الاهتمام اللائق كمحدث ومؤرخ من كبار مؤرخي الإسلام.[1]

قائمة المصادر والمراجع

1- الاتجاهات المعاصرة في كتابة السيرة النبوية، بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، السنة 18/العدد 55/1424-2003 للدكتور عبد الرزاق هرماس.

2- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت.463هـ)، دار الأعلام، ط.1، 1423هـ/2002م.

3- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت.852هـ)، ترتيب حسان عبد المنان، ط. بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون تاريخ، مجلد واحد.

4- إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، الشهيرة بالسيرة الحلبية، ج1، لبرهان الحلبي، علي بن إبراهيم بن أحمد (ت.1044هـ)، مصطفى الحلبي، مصر، 1384هـ/1964م.

5- البداية والنهاية، لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت.774هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط.1، 1420هـ/1999م.

6- تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري (ت.310هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، دون بيانات أخرى.

7- تاريخ بغداد ج 4، للخطيب، أحمد بن علي بن ثابت (ت.462هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1417هـ/1997م.

[1] هاني السباعي لندن في 11 يونيو 2001

8- التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأحمد بن زهير بن حرب (ت.279هـ)، بتحقيق صلاح فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، ط.1، 1424هـ/2004م.

9- تحفظات على كتب السيرة النبوية القديمة، لمحمد عبد الله السمان، ضمن الكتاب التذكاري للمؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية الشريفة، صفر 1406هـ/ نوفمبر 1985م.

10- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (ت.911هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض.

11- تهذيب تاريخ دمشق، لابن منظور، مج1، ط.1، 1404هـ/1984م.

12- تيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط.9، 1417هـ/1996م.

13- الثقات، لأبي حاتم، محمد بن حبان البستي (ت.354هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند،ط.1، 1393هـ/1973م.

14- الجامع المسند الصحيح، المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه،ج6، للإمام البخاري محمد بن إسماعيل(ت.256هـ).

15- الجرح والتعديل، ج8، لابن أبي حاتم (ت.327هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط.1، 1372هـ/1953م.

16- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت.430هـ)، مطبعة السعادة، 1394هـ/ 1974م.

17- حياة محمد، لإميل درمنغم، ترجمة عادل زعيتر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.2، 1988.

18- دراسة في التاريخ ج3، لتوينبي، ترجمة شعبان بركات، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، د. ت.

19- دلائل النبوة ج1، للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت.458هـ).

20- زاد المعاد في هدي خير العباد،ج3، لابن القيم محمد بن أبي بكر (ت.751هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط.1، 1399هـ/1979م.

21- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد (ت.273هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1418هـ/ 1998م.

22- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (ت.275هـ)، تحقيق عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار الحديث، حمص، ط.1، 1393هـ/1973م.

23- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة (ت.279هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط.2، 1998م.

24- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ط.1، 1352هـ.

25- سنن النسائي "المجتبى"، لأحمد بن شعيب النسائي (ت.303هـ)، عناية عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط.2، 1406هـ/1986م. ـــ

26- السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط.3، 1400هـ/1980م.

27- السنة مصدراً للمعرفة والحضارة، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، مصر، ط.4، 1426هـ/2005م.

28- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، ط.2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1398هـ/1978م.

29- سير أعلام النبلاء ج1، للذهبي، حمد بن أحمد بن عثمان (ت.748هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره،بيروت، الرسالة، ط. 1413هـ.

30- السير ج11، ط.الرسالة؛ وج1،ج2 ط. بيت الأفكار الدولية.

31- السيرة المحمدية، لسليمان الندوي، مكتبة دار الفتح بدمشق، ط.3، 1393هـ/1973م.

32- السيرة النبوية، لابن هشام، عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت.213 أو 218هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، 1425هـ/2006م، وتحقيق السقا والأبياري وشلبي، ط.2، 1375هـ/1955م.

33- السيرة النبوية عند البيهقي، مع دراسة مقارنة لأبرز مؤرخي السيرة المعاصرين له في المشرق خلال القرن الخامس الهجري، للدكتور عبد الرحمن بن علي السنيدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية، رقم (50)، 1426هـ/ 2005م.

34- السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق، لسليمان بن حمد العودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط.1، 1414هـ/1993م.

35- السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، ج1، لعبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، ط.4 دار القلم، دمشق، 1418ه/ 1998م.

36- السيرة النبوية من تاريخ دمشق، لابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله(ت.571ه)، تحقيق نشاط غزاوي، دار الفكر العربي، بيروت.

37- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت.544ه).

38- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البستي السجستاني (ت.354ه).

39- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت.256ه)، مطبوع مع شرحه: فتح الباري لابن حجر.

40- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت.261ه)، مطبوع مع شرحه للنووي.

41- الظاهرة الاستشراقية وأثرها على الدراسات الإسلامية،ج3، لساسي سالم الحاج، مالطة، مركز دراسات العالم الإسلامي، ط.1، 1993، ص 121.

42- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت.734ه)، دار القلم، بيروت، ط.1، 1414ه/1993م.

43- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت.852ه)، ط. السلفية، القاهرة، 1380ه؛ وط. الريان للتراث، القاهرة، ط.2، 1407ه/1987م؛ وط. بيت الأفكار الدولية، الرياض، دون بيانات أخرى، (3 مجلدات).

44- الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني، للشيخ الساعاتي ج20 وج22.

45ـ الفصل في الملل والنحل ج2، لابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد (ت.456ه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

46- الفصول في اختصار سيرة الرسول، لابن كثير، تحقيق محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ط.1، 1399ه/1400م.

47- فصول مترجمة، باسم سيرة الرسول في تصورات الغربيين، لجوستاف بفانمولر، ترجمة: د. محمود حمدي زقزوق، قطر، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، ع/2/1997م.

48- الكامل في التاريخ، ج1، لابن الأثير علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت.630هـ)، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.2، 1420هـ/1999م.

49-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي (ت.975هـ). اعتنى به إسحاق الطيبي، بيت الأفكار الدولية، ط.2، 2005.

50- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي علي بن سليمان(ت.807هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.3، 1402هـ/ 1982م.

51- مختار الصحاح، للرازي محمد بن أبي بكر (بعد 666هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1967م.

52-المستدرك، للحاكم محمد بن عبد الله (ت.405هـ)، الطبعة الهندية، بدون تاريخ، وط.دار المعرفة، بيروت، ط.1، 1418هـ /1998م.

53- المسند، لأحمد بن حنبل (ت.241هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1389هـ/1969م، وط.مؤسسة الرسالة، ط. 1413هـ/1993م، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين.

54- مسند البزار = البحر الزخار، للبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو (ت.292هـ).

55- مصادر السيرة النبوية وتقويمها، لفاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط.1، 1425هـ/2004م.

56- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (626هـ)، تحقيق أحمد فريد رفاعي، ط. دار المأمون، مصر، 1936م.

57- المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد (ت.360هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.2، 1422هـ/2002م.

58- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1405هـ/1985م.

59- مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ/1978م.

60- مقدمة تهذيب الخصائص الكبرى للسيوطي، دار البشائر الإسلامية، ط.2، 1410هـ.

61- مقدمة صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان ج1،ج14، ج15، ج16.

62- مقدمة كتاب فقه السيرة، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.

63- مقدمة الدكتور محمد حميد الله في تحقيقه الجزء الذي نشره من سيرة ابن إسحاق،1401ه/1981م، بدون مكان للطبع.

64- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت.597ه)، تحقيق د. نور الدين بن شكري، أضواء السلف، الرياض، ط.1، 1418ه/1997م.

65- موقف الاستشراق من السنة والسيرة، للدكتور أكرم العمري. بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة ع/8، سنة 1995.

66- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج4، للذهبي(ت.748ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

67- النبوة الجامعة لكل النبوات، للدكتور عبد الودود شلبي، في تقدمته لبحوث المؤتمر العالمي الرابع للسيرة والسنة النبوية الشريفة، صفر 1406هـ/نوفمبر 1985م.

68- نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت.733ه).

69- هاني السباعي لندن في 11 يونيو 2001.

70- الوافي بالوفيات ج1، لجنة المستشرقين الألمانية، اعتناء هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتاير بفيسبادن، 1381ه/1962م.